



الخُطة الإستراتيجية لتغطية
الإحتياجات التنموية
**لمديرية
المُعلا**

محافظة عدن

الجمهورية اليمنية
وزارة الإدارة المحلية
مديرية المُعلا



الخُطة الإستراتيجية لتغطية
الإحتياجات التنموية

لمديرية المُعلا

محافظة عدن

ضمن مشروع
مساهماتي تنمية

أ.عبدالرحيم جاوي مدير عام مديرية المعلا



تأتي الخطة التنموية لمديرية المعلا - محافظة عدن- كأحد المخرجات الهامة للتدريب والتأهيل الذي تلقاه أعضاء السلطة المحلية بالمديرية ضمن " مكون تعزيز القدرات لكادر السلطة المحلية بمشروع "مساهمتي تنمية" الذي تنفذه مؤسسة رنين!اليمن بدعم من المفوضية الأوروبية في اليمن.

لقد تم إعداد هذه الخطة بما يتلاءم مع المتطلبات العاجلة التي تحتاجها المديرية وذلك بهدف تحسين سبل العيش للمواطنين والارتقاء بالبنى التحتية والخدمات، وتعزيز أداء المؤسسات الخدمية.

لقد تطرقت الخطة لوضع أولوية للمشاريع المهمة التي تلامس هموم المواطن، وتهدف إلى تأسيس بنية تحتية تواكب التطور التنموي وتحقق نمو اقتصادي للفترة القادمة بوجود قيادات حكيمة تنظر للمستقبل بتفاؤل.

ننتهز مناسبة إطلاق الخطة التنموية لنقدم خالص الشكر والتقدير لمؤسسة رنين!اليمن على جهودهم المبذولة لتنفيذ مشروع "مساهمتي تنمية" والذي يعمل على رفع كفاءة والقدرات المهنية لأعضاء السلطة المحلية بمديرية المعلا م/عدن، وتأهيلهم لإعداد الخطط التنموية للمديرية بالإضافة إلى تأهيلهم في عدة مجالات أخرى.

كما لاننسى أن نشكر جميع أعضاء السلطة المحلية بمديرية المعلا لما بذلوه من جهد خلال الفترة السابقة، ونتمنى من مؤسسة رنين!اليمن الاستمرار في تقديم التأهيل والتدريب بهدف مساعدة السلطة المحلية للعمل على تحسين الخدمات العامة التي يحتاجها المواطنين ومتابعة نتائج التدريب لكوادر السلطة المحلية.

الرقم	جدول المحتويات
1	المقدمة
3	السياق العام
5	أهمية ومبررات الدراسة
5	نطاق الدراسة
5	منهجية الدراسة
التحليل الاستراتيجي للواقع الفعلي للموارد	
10	الموارد الطبيعية والبيئية
13	الانشطة الاقتصادية
15	الموارد البشرية
20	البنية التحتية والخدمات
ملخص الأولويات التنموية في القطاعات الرئيسية	
21	مشاريع ذات الأولوية لاستغلال الموارد البيئية والطبيعية
21	مشاريع ذات الأولوية لتفعيل الفرص الاقتصادية
22	مشاريع ذات الأولوية للاستفادة من الموارد البشرية
23	مشاريع ذات الأولوية في مجال البنية التحتية والخدمات
الملاحق	
26	قوائم أسماء المشاركين في النزولات الميدانية والدورات التدريبية
	قوائم المفاضلة بين المشاريع وفق آلية التدرج الزوجي
	صور للفعاليات والأنشطة المنفذة في إطار النزول الميداني



المقدمة

تحتل مديرية المعلا بأهمية خاصة ضمن النطاق الساحلي المطل على خليج عدن. وتباينت الروايات التاريخية حول ما إذا كانت التسمية استقت من كلمة "العلا" التي تعني "المكان العالي" أو "المحلة" أو "المحل" بقراءة هندية معدلة عما هو عليه اليوم! ويقع ضمن نطاق المديرية ميناء عدن المعلا الذي يمتاز بالخصائص الجيوفيزيائية والطبيعية المحمية داخل الخليج من الرياح الموسمية. وكان الإنجليز، خلال فترة احتلالهم لمدينة عدن في منتصف القرن الماضي قد شيّدوا في المديرية طرقاً طويلة بردم أجزاء من الساحل وأنشأوا في المديرية مبانٍ متسقة عمرانياً لإيواء مواطنيهم حينها واختاروها لموقع الميناء بدلاً عن صيرة التي كانت موقع الميناء السابق للمدينة.²

وتأتي مديرية المعلا كإحدى ثمان (8) مديريات في مدينة عدن-التي تمثل العاصمة الاقتصادية والتجارية للجمهورية اليمنية. وتمتاز المديرية والمدينة بأنهما جمعتا "بين الأنشطة الصناعية والسمكية والتجارية والسياحية والخدمية"³. ومن بين أهم المنشآت الصناعية في المدينة مصفاة عدن على الضفة الأخرى من خليج عدن. وهذه المنطقة برمتها غنية بالمعادن، "أهمها الاسكوريا والبرلايت والزجاج البركاني ومعادن طينية تستخدم في صناعة الإسمنت والطوب الحراري"⁴.

لقد مثّلت مديرية المعلا بمينائها وموقعها المميزين، عصب الحياة التجارية لمدينة عدن وطريقها التجاري النافذ إلى بقية محافظات الجمهورية اليمنية الجنوبية. وساهمت المديرية في تفعيل الأنشطة الاقتصادية الحيوية في المدينة وكذا في خلق فرص عمل للكثير من الكوادر البشرية والفنية والمحترفة. ووفقاً لآخر تعداد سكاني، فإن عدد سكان

(1) موقع ويكيبيديا

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D985%D8%AF%D985%D8%B1%D98%A%D8%A9_%D8%A7%D984%D985%D8%B9%D984%D8%A7

(2) خريطة جوجل <https://www.google.com/maps/@12.7881455,45.0071863,14.25z?hl=en>

(3) المركز الوطني للمعلومات <https://yemen-nic.info/gover/aden/brief>

(4) المركز الوطني للمعلومات (نفس المصدر أعلاه)

المديرية كان قد بلغ 49981 نسمة في العام 2004م، أي ما يعادل 8.5 % من تعداد سكان مدينة عدن آنذاك البالغ 589419 نسمة. ويرجّح بأن تعداد سكان المدينة عدن قد بلغ في العام 2015م حوالي 865000 نسمة، أي بنسبة زيادة تصل إلى 50% تقريباً عن سابقتها¹. وبناءً على استدلالات النمو السكاني في اليمن وبإسقاط تلك النسبة على المديرية فرضاً فإن عدد سكان المديرية قد يكون وصل إلى حوالي 75000 في عام 2015م.

وبعد اندلاع حرب عام 2015م، حصلت موجة تدمير للبنية التحتية تلاها نزوح كبير من المناطق الأخرى المحيطة بالمديرية، وقطن النازحون المقرات الحكومية والمدارس والمرافق الخدمية، الأمر الذي شكّل عبأً كبيراً على المديرية وعلى مرافقها الخدمية والصحية والبنى التحتية المتهاكّة من ذي قبل. كما مثّل ذلك تحدياً جديداً لمنظومة الصرف الصحي في المديرية ومصادر المياه الصالحة للشرب وغيرها من الخدمات الأساسية الشحيحة أساساً.

ومن منطلق ما ذكر آنفاً، تم اختيار مديرية المعلا كإحدى المديريات في المدينة عدن المحتاجة إلى اهتمام وعناية خاصة في تقييم الوضع الراهن وتقدير متطلبات ليس لتجاوز الأزمات والمصاعب المتراكمة فحسب، وإنما لتحقيق خطوات عملية نحو التعافي والانتعاش الاقتصادي لمدينة عدن ككل، وبالتالي إحداث اختلاف ملموس في المستوى المعيشي للمواطنين من خلال تحريك عجلة الاقتصاد والتنمية في هذا الجزء الحيوي من البلد.

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أهم الفرص المتاحة لتحقيق تحسن ملموس في حياة المواطنين من خلال مشاريع إنعاش اقتصادي ومشاريع تطوير غير قابلة للتأجيل لمنع المزيد من التدهور على أقل تقدير. وتحدد الدراسة بمشاركة المجتمع أهم الأولويات التنموية والإنسانية في مختلف المجالات التي من شأنها مساعدة المجتمع وتطرح هذه الأولويات على الجهات الداعمة والمانحة على أمل أن تغطي الأخيرة جزءاً أو كل من تكاليف تلك المشاريع الهامة.

(1) https://mawdoo3.com/%D8%B9%D8%AF%D8%AF_%D8%B3%D983%D8%A7%D986_%D8%B9%D8%AF%D986%



السياق العام

تعتمد مدينة عدن في اقتصادها اعتماداً كبيراً على حركة الموانئ، وعلى رأسها ميناء ومرسى الحاويات في المعلا. وتعتبر موانئ عدن أهم موانئ الجمهورية اليمنية. "إذ يتولى ميناء عدن مناولة 62% من بضائع اليمن"¹ بحسب إحصائيات البنك الدولي في العام 2010م. وكانت مدينة عدن قد تراجعت في دليل التنمية البشرية المقارن بين المحافظات من المرتبة الأولى بمؤشر بلغ 0.623 في العام 2003 إلى المرتبة الثانية بعد أمانة العاصمة بمؤشر بلغ 0.61 في العام 2010²، بحسب تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع للعام 2013م. ومن الأرجح أن التراجع كان حتمياً منذ أحداث 2011م بعد اندلاع الثورة الشبابية، تلاها الحرب التي اندلعت في العام 2015م وما نجم عن ذلك من تدمير وأزمات مركبة ومعقدة. ورغم الاستقرار النسبي الذي حصل منذ العام 2016م إلا أن المحافظة لم تهدأ واستمرت فيها الكثير من التجاذبات السياسية والعسكرية بين الحين والآخر وظلت مظاهر التوتر والقلق تتبدى بين الفينة والأخرى ملقية بظلالها على كل مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ورغم كل تلك الأحداث العاصفة، إلا أن موانئ عدن، لاسيما أهمها في مديرية المعلا، ظلت ترفد اقتصاد المحافظة والمديرية بكثير من الفرص والموارد. وزادت أهمية هذا النشاط الاقتصادي بزيادة الاعتماد على ميناء عدن لدخول معظم البضائع القادمة من الخارج إلى اليمن، بعد إغلاق معظم المنافذ الجوية والبحرية. مع ذلك، يبقى تأثير تلك الحركة التجارية

(1) دراسة للبنك الدولي العام 2010م <https://n9.cl/shag>

(2) <https://n9.cl/c7hdl>



تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع - اليمن (2013)



محدودة بالنظر إلى البنى التحتية المتهاكة والمدمرة أو في أحسن الحالات فإنها لا تزال غير كافية لتحسين المستوى المعيشي للسكان. وتسببت الصراعات في هجرة الكثير من الاستثمارات التي كانت ستعود على المديرية بالنفع الكبير وكان بوسع المديرية، لولا ذلك، تحقيق فائض اقتصادي وتنمية اقتصادية مستدامة. وتسببت أيضاً في نزوح الكثير من الأسر إلى مناطق أخرى بحثاً عن الأمن والسلامة رغم أنها منطقة مستضيفة لنازحين من مناطق أخرى نظراً لوجود المقرات الحكومية والرسمية التي لجأوا إليها.

أضف إلى ذلك، تعرّض كثير من مناطق المديرية، كغيرها من مديريات مدينة عدن، لجرف السيول خلال موجات الأمطار الغزيرة في ربيع وبعدها في صيف العام 2020م. حيث جرفت مياة الأمطار القادمة من السلاسل الجبلية المحيطة بالمديرية الكثير من المنشآت ودمرت كثير من قنوات الصرف الصحي، كما تضررت كافة البنى التحتية للمديرية وكذا منازل وممتلكات المواطنين وأصبح من الضروري تقييم ذلك الضرر واتخاذ معالجات سريعة وعاجلة تمكّن السكان من تحسين أوضاعهم وتحول دون مزيد من التدهور في مقومات المعيشة الأساسية للمواطنين وحياتهم وصحتهم. ومن الضروري لتحقيق ذلك دراسة كافة الفرص البيئية والثقافية والسياحية والتنموية التي تساعد على تعزيز قدرة المجتمع على تحقيق تطلعاته بنفسه وتفعيل الشراكة والتعاون مع الآخرين تجاه تحقيق ذلك الهدف في نهاية المطاف.

أهمية ومبررات الدراسة

في هذا السياق، يتبين أهمية التعرّف وبسرعة على أهم الجوانب الحيوية في حياة المواطنين في المديرية واقتراح ما يناسب من معالجات ومشاريع سريعة من شأنها إحداث أثر مباشر وملحوس في حياة المواطنين. وتعمل الدراسة على تسليط الضوء على تلك الاحتياجات التنموية وطرحها على أصحاب الاهتمام والقرار في الحكومة والجهات المانحة بغرض التوصل إلى تغطية سريعة لما أمكن منها وبالتالي التوصل إلى حالة التعافي السريع وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة تتخطى بها المديرية آثار وتبعات ويلات الحروب والصراعات وتنتقل إلى الإنتاجية وتحقيق الاستدامة في الوقت ذاته.

وتبرز أهمية الدراسة من الفريق المشارك في إعدادها، فكادر السلطة المحلية في المديرية ومن خلال خوضهم لبرنامج التدريب حول التخطيط بالمشاركة قد أسهموا في إثراء محتوى السياق الذي ساهم في الخروج بأولويات الاحتياجات التنموية، وتولي مسؤولية متابعة نتائجها للمساعدة في تحسين بيئة التنمية المحلية.

نطاق الدراسة

تغطي الدراسة الأولوية الجوانب الأساسية المتعلقة بالموارد الطبيعية والبيئية والأنشطة الاقتصادية والموارد البشرية والبنية التحتية والخدمات بالتركيز على الأولويات الفعلية التي تنتهز الفرص المتاحة وتستفيد من مواطن القوة الموجودة لدى المديرية. وتنحصر الدراسة على التقييم السريع بالمشاركة والتفاعل المباشر وليس بالضرورة الحصر الكامل لكل أجزاء المديرية. وتركز هذه الدراسة على مديرية المعلا، محافظة عدن على وجه التحديد. وتكتفي الدراسة بالنزول الميداني المكثف بعد التدريب والتهيئة للفريق من كادر السلطة المحلية واللجان المجتمعية وتحديد والمفاضلة بين أولويات المشاريع من خلال المشاهدة المباشرة والحصر وكذا الاستماع لآراء المواطنين حول المشاكل المعاشة والأولويات والحلول التنموية المطلوب تنفيذها لمعالجتها.

منهجية الدراسة

بغرض إجراء دراسة تفصيلية لتقييم وضع المديرية الراهن وتحليل المقومات البيئية والطبيعية والموارد البشرية والاقتصادية والبنوية، طوّرت مؤسسة رنين اليمن المنهجية التالية للتوصل إلى تحديد منطقي للأولويات التنموية والاستراتيجية وبالتالي اقتراح مشاريع وإجراءات عاجلة من شأنها تحقيق الانتقال المباشر إلى التعافي والانتعاش بأقل التكاليف الممكنة. ويأتي ذلك وفق آليات تخطيط استراتيجية مكثفة يتم خلالها دراسة الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، وجوانب القوة والضعف في البيئة الداخلية بما يسمح بانتهاز الفرص وتحقيق التطلعات التنموية الحيوية والملحة لمصلحة السكان. واتبعت المنهجية التالية:



منهجية الدراسة

الرقم	المرحلة	التفاصيل	الجهة المسؤولة
1	تهيئة الفريق	خلال هذه المرحلة تم اختيار فريق العمل وتجهيزه وإعداده بالأدوات والوسائل المطلوبة ليصبح جاهزاً وقادراً على أداء المهمة بحرفية عالية	إدارة المشروع
2	جمع المعلومات والبيانات الثانوية	تم خلال هذه المرحلة جمع كافة المعلومات والبيانات القاعدية من مصادر ثانوية لإثراء النقاش ومعرفة الوضع العام قبل التحقق، وبالتالي تكوين صورة عامة عن وضع المديرية المستهدفة بالتحديد	إدارة المشروع + فريق التنفيذ الأساسي
3	تدريب فريق النزول	يضم فريق النزول بالدرجة الأولى كادر السلطة المحلية وممثلين مجتمعين وقيادات شابة في المناطق المعنية، يرافقهم فريق المشروع. وقد تم إجراء تدريب خاص بكل مديرية. وشمل التدريب توعية عامة ورفد بالمعارف المطلوبة لتنفيذ تخطيط استراتيجي وبرامجي متكامل. وتدريب الفريق على الأدوات التي ستستخدم أثناء النزول	مدرب محترف + إدارة المشروع + فريق التنفيذ الأساسي + فريق النزول
4	تنفيذ النزول	تم إجراء النزول بصورة موثقة وتم تدوين كافة المشاهدات والمعلومات المستقاه من خلال المقابلات الشخصية للمستهدفين والأطراف ذات العلاقة وكذا الصور الفوتوغرافية وتدوين حيثيات اللقاءات البؤرية، الخ. وقد جرى النزول بالانقسام إلى أربعة فرق فرعية لكل منها مهمة في جزء من مناطق المديرية ليتسنى استكمال المهمة في أقصر وقت ممكن. وفي هذه المرحلة يتم أيضاً رصد قصص النجاح والدروس المكتسبة من الماضي في مختلف الجوانب ذات العلاقة. (يمكن مراجعة قوائم فرق العمل في الملحق رقم ؟؟؟)	إدارة المشروع + فريق التنفيذ الأساسي + فرق النزول
5	تحليل البيانات والمعلومات	تم جمع كل المعلومات (بالمشاركة في المنصة المشتركة الخاصة بالفريق) وبلورة المعلومات ومراجعتها وطلب التوضيح فيما لزم.	قائد الفريق الميداني للمديرية + إدارة المشروع
6	المفاضلة بين الأولويات	جرى عقد اجتماعات مخصصة للمفاضلة بين الاحتياجات التنموية بإحدى الأدوات المعروفة ضمن التقييم السريع بالمشاركة (تحديداً التدرج الزوجي) لاختيار أولويات المشاريع المطلوبة من بين كافة الاحتياجات الإنسانية والتنموية المطلوبة	استشاري المشروع + فريق النزول
7	بلورة الأولويات	إصدار مصفوفة الأولويات	استشاري المشروع + الفريق الميداني
8	إعداد الخطط الاستراتيجية	جمع كافة المعلومات والنتائج المستقاة من العمل الميداني	استشاري تخطيط
9	عقد المؤتمر العام لمناقشة النتائج	تقديم نتائج الخطط الاستراتيجية في المديرية ودعوة كافة المعنيين من مانحين ومجالس محلية وحكومة مركزية وغيرهم من المهتمين	الجميع



التحليل الاستراتيجي للواقع الفعلي للموارد

يمكن النظر إلى الوضع الراهن لمديرية المعل من مختلف الجوانب بغية التعرّف على الواقع الحالي وبالتالي ربطه بالاحتياجات الملحة لإنعاش الاقتصاد ومساعدة المديرية على التعافي من الأزمات ومعالجة الأختلالات التي قد تزيد من تفاقم الوضع وبالتالي تفادي إضافة أعباء جديدة على المواطنين المثقلين بالمعاناة أساساً:

■ الموارد الطبيعية والبيئية

من الأهمية بمكان النظر إلى البيئة العامة المحيطة بالمواطنين في المديرية والتعرّف عليها عن كثب قبل تقييم وتقدير احتياجاتها. وبالنسبة لمديرية المعل، فهي منطقة ساحلية وجبلية في آن واحد. فهي شبه جزيرة تحيط بها سلسلة جبلية بركانية من الجهتين الشرقية والجنوبية والغربية.

تنشط فيها الحركة التجارية الملاحية في الموانئ والشواطئ ويمكن استغلال الصخور في جبالها والمعادن الكامنة فيها. بيد أن هذه المنطقة السكانية مكتظة ويعيش فيها ما يقارب 75000 مواطن أو أكثر في مساحة طويلة ممتدة متفاوتة التضاريس والكثافة وتحصل أيضاً بشكل متباين على خدمات أساسية ملحة كالمياه وخدمات الصرف الصحي والتعليم.

نظراً لامتداد مساحة المديرية فكان من الواجب التعرّف على الخصائص العامة (كالتضاريس والطرق وغيرها) والخاصة بكل جزء من أجزاء المديرية على حدة، وبذلك يمكن التوصل إلى مقترح لمشاريع فاعلة تحقق الغاية الأساسية من هذه الدراسة. لذلك فقد تركّز النزول الميداني على أربع مناطق، لكل منطقة تم تخصيص فريق فرعي مستقل. وبهذه الطريقة تمكن فريق الدراسة من اختصار الوقت وتكثيف العمل لتحقيق الإنجاز في وقتٍ قياسي.

ومن ضمن فريق النزول شارك أعضاء في المجلس المحلي والمكاتب التنفيذية واللجان المجتمعية وكذا الفريق الميداني للمشروع المكلف من قبل مؤسسة رنين اليمن. وتخلل النزول الميداني لقاءات ومقابلات مع عينة عشوائية من المواطنين ودار معهم أحاديث سلطت الضوء على الوضع الراهن من وجهة نظرهم ومقترحاتهم بشأن أهم المشاريع أهميةً والفرص الحقيقية في الجوانب البيئية والطبيعية التي يمكن الاستفادة منها لتحقيق الانتعاش السريع والتعافي المؤثر بأقل كلفة.

وخلص الفريق إلى النتائج التالية فيما يتعلق بالفرص والتهديدات في البيئة الخارجية في الجوانب البيئية والطبيعية وكذا القوة والضعف في البيئة الداخلية التي من شأنها المساعدة في تحقيق التطلعات التنموية المرجوة. ويمكن تلخيصها كما يلي:

الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية

التهديدات	الفرص الطبيعية والبيئية	البيئة الخارجية
عمليات السطو على المساحات الساحلية المهمة	وجود سواحل متنوعة	السواحل
إغلاق الميناء من وقت لآخر أو حصول أي قلاقل أمنية لا قدر الله	وجود الميناء في المديرية	الموانئ
مواجهة معوقات إجرائية تمنع الاستكشاف + الخوف من السطو المسلح عليها	وجود أنواع تجارية من المعادن في المناطق الجبلية في المديرية	المعادن
اكتضاض المناطق الأساسية بحركة الاصطياد غير المنظم	مناطق ساحلية غنية بالثروة السمكية	الثروة السمكية

القوة والضعف في البيئة الداخلية

الضعف	القوة	البيئة الداخلية
غياب الاستقرار الأمني في المنطقة	توفر قوى بشرية فاعلة	الوضع الأمني
قصور في إدارة الثروة السمكية	وجود واكتمال كافة الهيئات الرسمية المعنية واستمرارها في عملها	الإدارة
قصور في التنسيق بين الجهات الرسمية المعنية	تحسن التنسيق بين الجهات الرسمية (المجلس المحلي واللجان المجتمعية وكذا المحافظة)	التنسيق الرسمي
بنية تحتية متهالكة تحتاج إلى تجديد وتحديث	بنية تحتية أولية موجودة رغم الأضرار التي بها	البنية التحتية
هجرة ونزوح كثير من الكوادر المؤهلة والمحترفة إلى مناطق أخرى	وجود كوادر وقوى عاملة متخصصة في مختلف المجالات لتلبية احتياجات المشاريع البيئية والطبيعية (صيادين، عمال وفنيين موانئ وغيرهم)	الموارد البشرية

يعوّل على الموارد الطبيعية والبيئية في المديرية بالدرجة الأولى كرافد أساسي في تحسين الوضع العام للمواطنين في المديرية. وبالتالي، فإن هنالك تدخلات بعينها من شأنها النهوض بالوضع العام من خلال مشاريع عاجلة يتم تنفيذها خلال فترة الثلاث السنوات القادمة لتحقيق نقلة نوعية وسريعة في حياة المواطنين في المديرية استفادة من الموارد الطبيعية والبيئية المميّزة. وقد تم المفاضلة بين كافة المشاريع المطلوبة وفق آلية التدرج الزوجي ضمن الإجراءات المتبعة في التقييم السريع بالمشاركة. وبذلك يمكن تلخيص الهدف العام في جانب تنمية الموارد البيئية والطبيعية كما يلي:

خلاصة القول

الهدف من تنمية الموارد البيئية والطبيعية

مؤشرات الأداء الكليّة	الهدف العام
<ul style="list-style-type: none"> • مشاريع جديدة في المجال السياحي والبيئي في المديرية بقيمة ؟؟؟؟ • انخفاض معدلات البطالة في المديرية بنسبة ؟؟؟؟ • مشاريع ناجحة ورائدة تستمر إلى ما بعد انتهاء العام 2023م • تحسن المستوى المعيشي للمواطنين في المديرية 	<p>انخفاض معدلات البطالة وتحقق عائدات مستدامة للمواطنين</p>

(يرجى مراجعة قائمة المشاريع المختصرة ضمن الفقرة 7 من هذه الخطة)

■ الأنشطة الاقتصادية

بما أن المديرية غنية بالمقومات الطبيعية والبيئية، فمن الطبيعي أيضاً أن تكون غنية بالفرص الاقتصادية الواعدة. ويمكن من خلال استغلال تلك الفرص الاقتصادية صنع اختلاف حقيقي في حياة المواطنين. ولدراسة هذا الجانب من الأنشطة الحياتية، كان من الضروري التعرّف على طبيعة الأنشطة الاقتصادية في المديرية. ومنها ما يلي:

طبيعة الأنشطة الاقتصادية في المديرية

المجال	مستوى النشاط	مستوى التأثير بالوضع الراهن
شركات خدمية خاصة وفروع لشركات خاصة	متوسط	تواجه الكثير من التحديات الإجرائية والأمنية وتتأثر بتقلبات سعر العملة وما شابه
ثلاجات تبريد ومخازن وهناجر	متوسط	تواجه أحياناً عراقيل أمنية وتفتيش نقاط لحركة النقل وتتأثر بالبنية التحتية المتدهورة
الميناء وخدمات الملاحة البحرية	مرتفع	تتعرض أحياناً لعراقيل إجرائية داخل وخارج الميناء وترتبط تلك الخدمات بحركة الملاحة البحرية والخدمات المطلوبة لذلك. كما تتأثر حركة النقل إلى خارج المديرية بالبنية التحتية وحركة السير وغيرها
أنشطة صناعية صغيرة ومتوسطة	مرتفع	تواجه صعوبات أحياناً في توفير المواد الأساسية المطلوبة وتقلبات أسعار صرف العملة وأسعار المواد الأساسية وغيرها
مشاريع صغيرة مدررة للدخل	منخفضة	تواجه تحديات جمة نظراً لغياب الخبرة الفنية والإدارية والإمكانات المادية وتفشل العديد من تلك المشاريع في مواجهة كل هذه التحديات

ومن خلال النزول الميداني، تم الخروج بأبرز الفرص والتهديدات وجوانب القوة والضعف كما في الجدول التالي:

نزول ميداني - أبرز الفرص والتحديات

التحديات	الفرص الاقتصادية	البيئة الخارجية
غياب الاستقرار الأمني وعدم استقرار قيمة السلع الأساسية وأسعار صرف العملات مما يهدد كثير من الاستثمارات بالإغلاق أو تسريح بعض أو كل عمالها	هنالك الكثير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الموجودة والممكن تنفيذها مما قد يستوعب كثير من البطالة بالذات بين الشباب	استيعاب البطالة
عدم وجود ربط بين دراسات احتياجات السوق من العمالة ومخرجات التعليم الرسمي وكذا المعاهد الفنية والحرفية والمهنية	هنالك فرص لتطوير كوادر محترفة في الجوانب الحيوية للاقتصاد خدمة لقطاع الاقتصاد بشكل عام والمجالات المتخصصة بشكل خاص	تنمية الكوادر المحترفة
غياب الاستقرار الأمني وعدم استقرار قيمة السلع الأساسية وأسعار صرف العملات مما يهدد كثير من الاستثمارات بالإغلاق أو تسريح بعض أو كل عمالها	بوجود الميناء داخل المديرية يمكن للمنطقة أن تحقق انتعاشاً اقتصادياً استثنائياً لاسيما على سبيل المثال لا الحصر الخدمات المرتبطة بحكة الملاحة البحرية والنقل البري	تحقيق المكاسب الاقتصادية
تحتاج مصانع تعليب الأسماك إلى استقرار سياسي ومناخ اقتصادي ملائم بالإضافة إلى جمعيات تعاونية فاعلة ومنظمة	كان ولا يزال قطاع الثروة السمكية واعدأ لاسيما في حال تم تطوير قدرات إنتاجية وتعليب للأسماك فمن شأنه أن يمثل قطاعاً حيويًا رافداً لاقتصاد المديرية والمحافظة والبلد ككل	الثروة السمكية
تعقيد الإجراءات والروتين فيها يرفع من تكاليف الرسو والوقت المطلوب لذلك	رغم أن الميناء ينشط حالياً إلا إن هنالك قدرة على زيادة طاقته الإنتاجية بما يخدم تعجيل حركة الملاحة البحرية وبالتالي جذب شركات الملاحة الدولية لاستخدام الميناء القريب من خط الملاحة العالمي بدلاً عن الدخول إلى مناطق بعيدة داخل الخليج العربي للرسو وتأمين المتطلبات اللوجستية الملحة	خدمات الملاحة
المناخ الاستثماري غير مهياً ويفتقر الكثير من أصحاب الخبرة لرأس المال أو الخبرة الإدارية والتجارية لتحقيق الفائدة المدروسة في هذه القطاعات	هنالك الكثير من الاحتياجات الخدمية غير الملباة حالياً في المديرية، الأمر الذي يتيح للمديرية تشجيع الاستثمار (لاسيما في الخدمات) في هذه المديرية الحيوية والنشطة بسبب وجود الميناء فيها	الاستثمار الخدمي
	بالإمكان تشجيع كافة الشركات الكبيرة في اليمن لفتح فروع لها في المديرية وتقديم الحوافز لذلك لاسيما تلك التي لديها ارتباط بحركة السفن في ميناء عدن وميناء الحاويات	فروع للشركات الوطنية والدولية

نزول ميداني - القوة والضعف في البيئة الداخلية

البيئة الداخلية	القوة	الضعف
التنسيق الرسمي	تحسن التنسيق الرسمي على المستوى المحلي بما ينعكس على سلاسة الإجراءات المحلية	تعقيد الإجراءات والعمل المشترك بين مختلف مؤسسات الدولة المركزية والمحلية
الموارد البشرية	وجود الكثير من الكوادر الفنية والمتخصصة والمؤهلة في المديرية	تحتاج الكوادر إلى تدريب وتهيئة بمتطلبات سوق العمل ومتطلبات تحريك عجلة الاقتصاد والمنافسة في ظل الوضع الراهن
التعاملات المالية والتحويلات		صعوبات في التعاملات المالية وإجراء التحويلات للشركات بينها وبين فروعها أو مقراتها الرئيسية
الرسوم الجمركية والضريبية وغيرها	هنالك أنظمة جمركية وضريبية فاعلة وتساهم بالدرجة الأهم في دخل المديرية والمدينة والبلد ككل	تعتبر التعريفات الجمركية والضريبية مرتفعة وتهدد بإغلاق المنشآت غير القادرة على تحقيق مكاسب كبيرة

بوسع مديرية المعل أن تكون رائدة في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي والوطني من خلال مشاريع نوعية تحقق مكاسب مباشرة للسكان وترصد خزانة الحكومة بإيرادات كبيرة على مستوى المديرية والمحافظة على حدٍ سواء. وجرت المفاضلة بين تلك المشاريع وخلصت العملية إلى اختيار المشاريع التالية كأولوية مرحلية للخطة الاستراتيجية 2021 - 2023م.

بإختصار

أولوية المشاريع للخطة الاستراتيجية 2021-2023م

مؤشرات الأداء الكمية	الهدف العام
<ul style="list-style-type: none"> مشاريع جديدة في خدمات الميناء بقيمة \$ 1000,000 مشاريع جديدة مبتكرة في مجال حفظ وتعليب الأسماك بقيمة \$ 100,000 فروع ومكاتب جديدة تفتح للشركات الكبيرة في المديرية . انخفاض معدلات البطالة في المديرية بنسبة 30% ارتفاع إيرادات المديرية من المشاريع أعلاه بنسبة 33% بحلول العام 2023م تحسن المستوى المعيشي للمواطنين في المديرية 	<p>انخفاض معدلات البطالة وتحقيق عائدات مستدامة للمواطنين</p>

(يرجى مراجعة قائمة المشاريع المختصرة ضمن الفقرة 7 من هذه الخطة)

■ الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية عماد أي نهضة حضارية واقتصادية عبر الأزل. من هنا، كان ولا بد أن يتم دراسة الطاقات البشرية ووضعها الحالي ومقدراتها بشكلٍ دقيق عند البحث عن مشاريع تشكل نقلة نوعية في تقدم أي منطقة. وعليه، فقد تم مراجعة الوضع الراهن للموارد البشرية لمديرية المعلا بتمعن من خلال التركيز على المحاور التالية:

دراسة الطاقات البشرية ووضعها الحالي

المجال	نوع التأثير	طبيعة التأثير بالوضع الراهن
المناخ الاجتماعي السائد (تناغم وانسجام اجتماعي غالباً)	إيجابي	باستثناء النازحين هنالك تكيف كامل للسكان مع محيطهم العام، وبين المواطنين مستوى جيد من الانسجام والتناغم
الخبرات العلمية والمهنية	متوفرة - إيجابية	هنالك كادر في مختلف التخصصات (إداري، مهندسين، أطباء، إعلاميين، عسكريين، الخ)
القوى العاملة البسيطة والحرفية	متوافرة - إيجابية	هنالك وفرة من القوى العاملة البسيطة والحرفية
حالات الإعاقة	منخفضة - سلبية	حالات قليلة بين الأطفال وحالات أخرى بين كبار السن نتيجة الإصابة أثناء الحروب
الرغبة في العمل	منخفضة - سلبية	هنالك انخفاض في مستوى الرغبة في العمل عموماً جزئياً بسبب الإحساس بالاحباط نتيجة الظروف الصعبة وقلة فرص العمل والتحديات الكبيرة في هذا الجانب

ومن خلال النزول الميداني، تم الخروج بأبرز الفرص والتهديدات وجوانب القوة والضعف في جانب الموارد البشرية كما يلي:

نزول الميداني: القوة والضعف في جانب الموارد البشرية

البيئة الخارجية	الفرص المتعلقة بالموارد البشرية	التهديدات
العمالة البسيطة	فرص اقتصادية كبيرة تتطلب عمالة بسيطة كبيرة	حجم البطالة كبيرولا تستطيع المنشآت القليلة استيعابه بشكل كبير
العمالة الفنية	فرص عمل ثابتة أو شبه ثابتة في الموانئ والقطاعات الخدمية المرتبطة بها	شحة فرص التدريب في المجالات الفنية المتخصصة
فرص العمل الاحترافية	يتطلب القطاع المصرفي والاتصالات والموانئ والشركات التجارية إلى بعض الكوادر المؤهلة بمختلف المستويات	لا تتناسب مخرجات التعليم العالي مع احتياجات المنطقة من هذه المهارات
العمالة الحرفية	هنالك حاجة لكل الخدمات الحرفية بسبب وجود كثافة سكانية متوسطة	هنالك نقص في أصحاب المهن الحرفية وتتفاوت قدراتهم وإمكانياتهم
الثروة السمكية	هنالك مساحة ساحلية كبيرة وغنية تسمح بتفعيل أنشطة الصيد طوال السنة تقريباً	ضعف الموارد وازدياد عدد الصيادين الجدد
العمالة الخدمية	تحتاج المنطقة للعديد من المهام الخدمية المتخصصة (عمال مطاعم، مخازن، مغاسل، وما شابه)	معظم العمالة الخدمية تأتي من خارج المديرية والمحافظات
المشاريع الصغيرة والمتوسطة	هنالك فرص متوسطة لتأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة تغطي العجز الجزئي في الخدمات والمتطلبات لتحريك عجلة الاقتصاد	ضعف الإمكانيات المادية والموارد المالية

نزول ميداني - القوة والضعف في جانب الموارد البشرية

البيئة الداخلية	القوة	الضعف
المهن الواعدة باستيعات العمالة	هنالك أعداد كبيرة من الصيادين المحترفين أباً عن جد وعمال الموانئ	مستوى الوعي والمعرفة المتدني بالادوات الحديثة
الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة	يوجد العديد من الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة النشطة والتي تستوعب الكثير من العمالة	شحة الدعم والضمانات والتدريب لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتهيئتهم لتحقيق الاستفادة
الاستثمارات الكبيرة	يوجد أيضاً استثمارات كبيرة في المديرية نتيجة قرب الاستثمارات من الميناء وحركة الناقلات والبضائع	علاقات رسمية متذبذبة وقد يسودها أحياناً بعض مظاهر الانتهازية بفرض الإتاوات
فئة الشباب في سن العمل	يوجد الكثير من الشباب العاطلين عن العمل وهم في سن العمل	غياب التأهيل والقدرات للدخول في سوق العمل وكذا الشعور بالإحباط نتيجة الظروف القاسية
عمالة خدمية محترفة نازحة أو مهاجرة يمكن استردادها	هنالك الكثير من العمالة الخدمية المحترفة والتي كانت قد نزحت خارج المديرية أو المحافظة بسبب الظروف ويمكن تشجيعها على العودة من خلال خلق فرص جديدة	معظم العمالة الخدمية قادمة من مناطق أخرى (مثل تعز وإب والحديدة)

هنالك فرص كبيرة للاستفادة من الموارد البشرية المتوفرة لدى المديرية ولتنشيط عجلة الاقتصاد من خلالها. كما أن هناك فرصة لتشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في المجالات الخدمية أو تلك التي تستغل نشاط المنشآت الحيوية في المديرية والمهن المتوارثة فيها، كالصيد مثلاً.

مؤشرات الأداء الكلية	الهدف العام
<ul style="list-style-type: none"> • مشاريع تجارية ومنشآت صغيرة ومتوسطة جديدة في المديرية بقيمة \$ 100000 • انخفاض معدلات البطالة في المديرية بنسبة 30% • مشاريع ناجحة ورائدة تستمر إلى ما بعد انتهاء العام 2023م • تحسن المستوى المعيشي للمواطنين في المديرية 	<p>انخفاض معدلات البطالة وتحقق عائدات مستدامة للمواطنين</p>

(يرجى مراجعة قائمة المشاريع المختصرة ضمن الفقرة 7 من هذه الخطة)



■ البنية التحتية والخدمات

تعتبر البنية التحتية والخدمات أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية في أي بلد. فمن شأن البنية التحتية الجيدة أن تسهّل انتعاش الحركة التجارية، وبالعكس، فإن عدم وجود البنية التحتية الملائمة أو قصورها يعيق المجتمع عن تحقيق تطلعاته في كل المجالات الحياتية. ولا شك بأن تشييد البنى التحتية من أكثر المشاريع كلفةً على البلد وأصعبها تحقيقاً. رغم كونها محفزاً للاقتصاد فإنه يصعب الاستثمار فيها من الموارد الذاتية للمحافظة أو المديرية نظراً لتكلفتها الباهضة. ومن بين البنى التحتية المؤثرة على حياة المواطنين المدارس والجامعات والمراكز الصحية والمنشآت الحكومية. وتشمل أيضاً أهم الخدمات كالكهرباء والمياه والصرف الصحي والطرق. وتحتاج تلك الإنشاءات الكبيرة ليس فقط إلى مبالغ طائلة لتشييدها في البداية فحسب، بل وتكاليف كبيرة أيضاً في صيانتها وتأهيلها وتحسينها نتيجة عوامل التعرية الطبيعية أو حتى نتيجة ظروف استثنائية (كالتعرّض للتدمير أو الجرف بسبب السيول وما شابه).

ومن خلال النزول الميداني، تم التطرق لوضع البنى التحتية والخدمات من المحاور التالية:

نزل ميداني: معرفة وضع البنى التحتية والخدمات

نوع الضرر	درجة التأثير	المجال
تدهور البيئة الصحية وحالة الطرقات بما يهدد بانقطاع الطرقات وطفخ المجاري وتهديد صحة وحياة المواطنين	مرتفع	الصرف الصحي ومجاري السيول
مشاكل صحية تصل إلى الأوبئة والوفاة	مرتفع	المياه
تفشي الأمراض وخروجها عن السيطرة	مرتفع	الصحة
تدني مستوى التعليم واكتضاها	مرتفع	المدارس الإبتدائية والإعدادية
تدني المستوى التعليمي والثقافي	متوسط	المدارس الثانوية
قصور الإنتاج المعرفي ونقص في الخبرات المحترفة	متوسط	الجامعات والمعاهد المتخصصة
معاناة المواطنين في تسيير الأمور القانونية والرسمية	متوسط	القطاعات الرسمية
معاناة من الحرارة الزائدة وتوقف الأنشطة التجارية	متوسط	الكهرباء
معاناة المواطنين وانقطاع الطرقات وخسائر مادية كبيرة على المواطنين أثناء عمليات التنقل والنقل البري	متوسط	الطرق
قصور الخدمات وارتفاع الأسعار	متوسط	المطاعم والمرافق الخدمية

ومن خلال النزول الميداني، تم الخروج بأبرز الفرص والتهديدات وجوانب القوة والضعف في جانب البنية التحتية والخدمات كما يلي:

نزول ميداني - أبرز الفرص والتهديدات في جانب البنية التحتية والخدمات		
البيئة الخارجية	الفرص	التهديدات
المنشآت الصغيرة والمتوسطة والخدمات	وجود حركة اقتصادية ملائمة تحرك الطلب على الأعمال المنتجة الصغيرة والمتوسطة	تقلبات الظروف الاقتصادية والأسعار بما في ذلك قيم المواد الأساسية وسعر صرف العملة
الكهرباء	وجود مشاريع صغيرة ومتوسطة قد تحقق تحسن كبير في إنتاج الطاقة وتوزيعها	عدم توفر فرص تمويل مشاريع كبيرة في مجال الطاقة الكهربائية والتكلفة المرتفعة للتعرفة التجارية للكهرباء
المياه	وجود مشاريع صغيرة ومتوسطة قد تحقق تحسن كبير في توزيع المياه وتحسين شبكات توزيعها	تكلفة تغيير شبكات توزيع المياه كبيرة جداً وتحتاج إلى وقت طويل لتنفيذها
الصرف الصحي	الاحتياج لكثير من الحلول الصغيرة والمتوسطة لتحسين وضع بنية الصرف الصحي وفك الانسدادات وترميمها، وكذا وجود فرص تمويل لتحسين الصهاريج وترميمها لإيجاد حلول جذرية لمشكلة السيول القادمة من السلاسل الجبلية المحيطة بالمديرية	تكلفة تغيير شبكات الصرف الصحي كبيرة جداً وتحتاج إلى وقت طويل لتنفيذها وتعيق حركة السير أثناء التنفيذ
المنشآت الصحية	وجود احتياج كبير وملح لمشاريع متوسطة تؤمن الحد الأدنى من الخدمات الصحية الأساسية للمواطنين	تكلفة إنشاء مراكز صحية جديدة قد لا تكون متاحة ومكلفة جداً وتحتاج إلى وقت طويل لتنفيذها
المدارس الابتدائية والإعدادية	هنالك احتياج لترميم بعض المدارس وأخلاء بعضها من النازحين مع قرب بدء السنة الدراسية	عدم توفر مواقع مناسبة لإنشاء مشاريع جديدة وتكلفة الأعمال الإنشائية والترميم كبيرة نتيجة ما لحق بالمنشآت الموجودة من أضرار + المنطقة جاذبة للنازحين ممن يتم إيوائهم في هذه المباني
المدارس الثانوية	هنالك احتياج لترميم بعض المدارس وأخلاء بعضها من النازحين مع قرب بدء السنة الدراسية	عدم توفر مواقع مناسبة لإنشاء مشاريع جديدة وتكلفة الأعمال الإنشائية والترميم كبيرة نتيجة ما لحق بالمنشآت الموجودة من أضرار + المنطقة جاذبة للنازحين ممن يتم إيوائهم في هذه المباني
الجامعات والمعاهد المتخصصة	إضافة تخصصات ذات قيمة عملية وتجارية مباشرة في الجامعات القريبة لتغطية احتياجات الشركات والمنشآت التجارية الموجودة في المديرية	تحتاج مخرجات التعليم إلى ربط باحتياجات سوق العمل وهنالك احتياجات كبيرة في جانب الخدمات والجوانب المهنية والحرفية والفنية
الطرق	ضرورة تنفيذ معالجات طارئة بحسب الأولوية لمشكلة تهدم وتكسر الطرقات لاسيما	تكلفة الأعمال الإنشائية للطرق كبيرة جداً وقد تتضرر بسرعة مع أي أحداث أو سيول أو عوامل تعرية سريعة وتحتاج بذلك إلى صيانة مستمرة
التمويل والدعم الممكنين من المانحين	رغبة إقليمية ودولية كبيرة لدعم اليمن ومشاريعه ذات الأولوية من منظمات مانحة دولية أو صناديق دولية وعربية	توقف الدعم لليمن كلياً أو جزئياً لأي سبب سياسي أو غيره

نزول ميداني - القوة والضعف في جانب البنية التحتية والخدمية

البيئة الداخلية	القوة	الضعف
التنسيق الرسمي	قيادة قوية للمجلس المحلي وتنسيق مع الجهات الرسمية بعيداً عن الخلافات السياسية	
الموارد	وجود بعض موارد قليلة من إيرادات المجلس المحلي المباشرة	نقص الموارد وغياب المخصصات لمشاريع البنية التحتية الكبيرة
الخبرات	وجود بعض الخبرات ذات الخبرة والمعرفة السابقة بالمتطلبات التنموية	نقص في الخبرات في إدارة المشاريع البنيوية والتخطيط الاستراتيجي والبرامجي
الأداء الرسمي	تحسن التنسيق على مستوى المجلس المحلي وحل معظم الأمور الخلافية ذات الارتباط السياسي	ضعف الأداء الرسمي في جانب المشروعات التنموية الكبيرة وقصور الدراسات التقييمية للاحتياجات الملحة بطريقة يقبلها المانحين
الرؤية وتقييم الاحتياجات	دراسات سابقة ومشاريع مخطط لها مسبقاً + تقييم الاحتياجات الملحة المنفذ من قبل رنين اليمن	ضعف الرؤية والآليات المحلية لتقييم الاحتياجات والأولويات التنموية الملحة

في المجمل

هناك احتياجات كبيرة في جانب البنية التحتية والخدمية في المديرية، لعل أهمها ما له علاقة بحياة وصحة المواطنين وقوتهم اليومي البسيط ووصولهم على التعليم الأساسي بالحد الأدنى (الصحة، الصرف الصحي، المياه، التعليم الأساسي). لكن هناك مشاريع لها أولوية عند الأخذ بعين الاعتبار المعيارين الأساسيين التاليين:

- مدى إلحاح الحاجة للتدخل وتأثيرها على سلامة أو صحة المواطنين وعلى تعليم أطفالهم، وذلك من وجهة النظر العلمية وبعد الدراسة المنهجية وكذا إفادات المواطنين والسكان المحليين أنفسهم. ويتضمن ذلك قدرة المشروع المقترح على إحداث تحسن سريع وملحوظ في اتجاه التعافي وحل الإشكالات التي قد يكون لها عواقب وخيمة على المجتمع على المدى القريب والمتوسط والبعيد.
- قيمة وتكلفة المشروع الأساسية المحدودة إدراكاً بمحدودية الموارد المتاحة ولزوم مخاطبة المانحين لإعطاء المشروع أولوية على خطط دعم تم اعتمادها سابقاً.

أولوية المشاريع

مؤشرات الأداء الكلية	الهدف العام
<p>1. مجاري سيول مهيأة لحماية المواطنين وتمنع تضرر المنشآت الخاصة والعامّة</p> <p>2. عدم تضرر أي منشأة أو منزل جراء السيول</p> <p>3. ارتفاع الطاقة الكهربائية في المديرية بقيمة 10 ميغا ووات</p> <p>4. تحسّن قنوات الصرف الصحي بالشكل الصحيح الذي يمنع تسربّ المخلفات بصورة تضرّ صحة المواطنين</p> <p>5. وصول المياه النظيفة إلى كل مواطن في المديرية</p> <p>6. طاقة استيعابية للمراكز الصحية لتغطية كل احتياجات المواطنين من خدمات الرعاية الصحية الأولية والإسعافية</p> <p>7. مكتب المجلس المحلي مهيأ لاستقبال كل أنواع المعاملات الرسمية للمواطنين والتجاوب مع قضاياهم</p>	<p>تحسّن البنية التحتية العامة التي تساعد على تحقيق مستوى معيشي أفضل للمواطنين في المديرية</p>

(يرجى مراجعة قائمة المشاريع المختصرة ضمن الفقرة 7 من هذه الخطة)





ملخص الأولويات التنموية في القطاعات الرئيسية

ملخص الأولويات التنموية في القطاعات الرئيسية

بعد البيان التفصيلي لجوانب التدخل التي من شأنها تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان، يمكن تلخيص أبرز تلك المشاريع المقترحة لتحقيق التعافي الأولي على طريق الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة فيما يلي:

■ مشاريع ذات الأولوية لاستغلال الموارد البيئية والطبيعية

الهدف العام: انخفاض معدلات البطالة وتحقيق عائدات مستدامة للمواطنين

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
مؤشرات الأداء الكلي:			
<ul style="list-style-type: none"> - مشاريع جديدة في المجال السياحي والبيئي في المديرية بقيمة ؟؟؟؟ - انخفاض معدلات البطالة في المديرية بنسبة ؟؟؟؟ - مشاريع ناجحة ورائدة تستمر إلى ما بعد انتهاء العام 2023م - تحسن المستوى المعيشي للمواطنين في المديرية 			
أ. مشروع بناء قدرات الصيادين على إنتاج وحفظ الأسماك	زيادة الاستفادة من الموارد البيئية والطبيعية الغنية في تحفيز الاقتصاد وخلق فرص عمل وفرص لتحسين مستوى الدخل المعيشي للمواطنين بنسبة 10%	تم بناء قدرات الصيادين في طرق إنتاج وحفظ الأسماك أطول وقت ممكن وتعزيز الفائدة الربحية لهم	2021
ب. مشروع تشجيع مشاريع صغيرة كمطاعم في الربوات المطلة على الميناء والبحر والمدينة		عدد 5 مشاريع خدمية حول السياحة البيئية يتم افتتاحها من قبل أصحاب مشاريع صغيرة وتحقق ربحية جيدة	2022
ت. مشروع التنقيب عن المعادن		تم تنفيذ مشروع التنقيب واكتشاف مواقع جديدة للاستثمار فيها بالتنسيق مع الهيئات المعنية	2022

■ مشاريع ذات الأولوية لتفعيل الفرص الاقتصادية

الهدف العام: انخفاض معدلات البطالة وتحقق عائدات مستدامة للمواطنين

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
مؤشرات الأداء الكلي:			
مشاريع جديدة في خدمات الميناء بقيمة ؟؟؟؟ - مشاريع جديدة مبتكرة في مجال حفظ وتعليب الأسماك بقيمة ؟؟؟؟ - فروع ومكاتب جديدة تفتح للشركات الكبيرة في المديرية ؟؟؟؟ - انخفاض معدلات البطالة في المديرية بنسبة ؟؟؟؟ - ارتفاع إيرادات المديرية من المشاريع أعلاه بنسبة ؟؟؟؟ بحلول العام 2023م - تحسن المستوى المعيشي للمواطنين في المديرية			
أ. مشاريع تدريب لأصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر	خفض معدلات الفقر في المديرية بنسبة 20%	أصحاب مشاريع صغيرة قادرين على فتح مشاريعهم	2021 إلى 2023
ب. التنسيق لتفعيل برامج النقد مقابل العمل		فرص عمل / يوم عمل في السنة في مجالات تخدم باقي جوانب هذه الخطة الاستراتيجية	2021 و 2022
ت. التنسيق مع الشركات بغرض توظيف الشباب في المطاعم والسوبرات والشركات وغيرها		وظائف جديدة متاحة لشباب المنطقة في العام الواحد، بتحقيق نسبة زيادة سنوية عن السنة التي قبلها	2021 إلى 2023

■ مشاريع ذات الأولوية للاستفادة من الموارد البشرية

الهدف العام: انخفاض معدلات البطالة وتحقق عائدات مستدامة للمواطنين

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
مؤشرات الأداء الكلي:			
- مشاريع تجارية ومنشآت صغيرة ومتوسطة جديدة في المديرية بقيمة ؟؟؟؟ - انخفاض معدلات البطالة في المديرية بنسبة ؟؟؟؟ - مشاريع ناجحة ورائدة تستمر إلى ما بعد انتهاء العام 2023م - تحسن المستوى المعيشي للمواطنين في المديرية			
أ. التنسيق مع منظمات المجتمع المدني وبرامج التمويل الأصغر لعمل دورات تدريبية لأصحاب المشاريع الصغيرة الناشئة وأصحاب الأعمال الحرفية (إناث وذكور).	الحد من البطالة وتخفيف مستوى الفقر بمعدل 20%	حصول أصحاب العمل الصغير على الدعم من خلال الحصول على المهارة في الإدارة والنجاح في تجارتهم وأعمالهم	2021
ب. التنسيق مع شركات القطاع الخاص كالمطاعم الكبيرة والسوبرات لتوظيف الشباب.	الحد من البطالة وتخفيف مستوى الفقر بمعدل 20%	ارتفاع معدل التوظيف المباشر للشباب في المنشآت الخدمية المذكورة	2021
ت. التنسيق مع مكاتب الأمم المتحدة لعمل مشاريع النقد مقابل العمل خصوصاً في مجال إزالة المخلفات الصلبة من الشوارع والحدائق.	الحد من البطالة وتخفيف مستوى الفقر بمعدل 20%	عدد ؟؟ من الشباب يتم استيعابهم ضمن مشاريع النقد مقابل العمل + زوال المخلفات الصلبة من الشوارع والحدائق	2022

■ مشاريع ذات الأولوية في مجال البنية التحتية والخدمات

الهدف العام: تحسّن البنية التحتية العامة التي تساعد على تحقيق مستوى معيشي أفضل للمواطنين في المديرية

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
-------------	-------------------------	----------------------------	-------------

- مجاري سيول مهيأة لحماية المواطنين وتمنع تضرر المنشآت الخاصة والعامة
- عدم تضرر أي منشأة أو منزل جراء السيول

مؤشرات الأداء الكلي:

مواجهة الكوارث الطبيعية والسيول

سنة التنفيذ	المخرجات والنتائج المباشرة	الأثر المتوقع من تنفيذه	اسم المشروع
2021	كوابح السيول تعمل بشكل جيد	الحد من أضرار السيول بنسبة 80%	أ. إنشاء كوابح السيول في جبل الشيخ إسحاق
2021	صهاريج في جبل الشيخ إسحاق تحجز مياه السيول المتدفقة من السلسلة الجبلية		ب. إنشاء صهاريج في جبل الشيخ إسحاق
2022	صهاريج مرممة وتعمل بشكل جيد		ت. إعادة تأهيل الصهاريج المدمرة في الشريط الجبلي
2023	مناطق مجرى السيل مرصوفة بشكل جيد		ث. رصف مناطق مجرى السيل في الشريط الجبلي

- ارتفاع الطاقة الكهربائية في المديرية بقيمة 10 ميغا وات

مؤشرات الأداء الكلي:

الكهرباء

سنة التنفيذ	المخرجات والنتائج المباشرة	الأثر المتوقع من تنفيذه	اسم المشروع
2021	إنتاج طاقة كهربائية إضافية بمقدار 10 ميغا وات	رفع الطاقة الإنتاجية للكهرباء من 10 إلى 20 ميغا	أ. توفير مولدات كهرباء كبيرة لزيادة الطاقة الإنتاجية بمعدل 10 ميغا وات
2021	استقرار الطاقة الكهربائية وقوتها في كل المناطق		ب. توفير محولات كبيرة لمعالجة مشكلة ضعف الكهرباء في بعض المناطق
2022	غرفة مخصصة للمحولات تقيها تماماً من الأمطار		ت. إنشاء غرف حماية المحولات من الأمطار
2021	كابلات جديدة بدل القديمة والمتهالكة تنقل الطاقة الكهربائية بدون فاقد		ث. استبدال كابلات الكهرباء القديمة والمتهالكة بأخرى جديدة لنقل القدرة المطلوبة

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
مؤشرات الأداء الكلي: - تحسّن قنوات الصرف الصحي بالشكل الصحيح الذي يمنع تسرّب المخلفات بصورة تُضرّ بصحة المواطنين			
الصرف الصحي			
أ. استبدال مواسير المجاري الرئيسية القديمة بمواسير جديدة وكبيرة في منطقة الشيخ إسحاق.	تأهيل وتوسعة شبكة الصرف الصحي بنسبة 50% خلال الفترة 2021-2022م خفض الإصابة بأمراض الحميات بنسبة 50%	مواسير جديدة للمجاري بدل القديمة في منطقة الشيخ إسحاق	2021
ب. عمل شبكات مجاري في الأحياء الجديدة التي تتخلص حالياً من المخلفات السائلة عبر حفر مكشوفة		شبكات مجاري في الأحياء الجديدة التي تتخلص حالياً من المخلفات السائلة عبر حفر مكشوفة	2021
ت. توسعة غرف التفتيش الرئيسية الخاصة بشبكة الصرف الصحي في منطقة الشيخ إسحاق.		غرف تفتيش واسعة خاصة بالصرف الصحي ترتبط بشبكة الصرف الصحي في منطقة الشيخ إسحاق	2021
ث. توفير أغطية مناسبة لغرف التفتيش الرئيسية والفرعية في مناطق الشريط الجبلي.		أغطية مناسبة لغرف التفتيش الرئيسية والفرعية في مناطق الشريط الجبلي	2021
ج. توفير مضخة صرف صحي جديدة للمديرية وكذلك توفير مولدات طاقة لتشغيل مضخات الصرف الصحي أثناء انقطاع التيار الكهربائي.		مضخة صرف صحي جديدة تركيب وتعمل بشكل جيد مولدات طاقة متوفرة لتشغيل مضخات الصرف الصحي أثناء انقطاع التيار الكهربائي	2022
ح. توفير سيارة للمديرية خاصة بشفط مياه الصرف الصحي الناتج عن طفح المجاري أثناء انسداد الشبكة.		سيارة للمديرية خاصة بشفط مياه الصرف الصحي الناتج عن طفح المجاري	2023

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
مؤشرات الأداء الكلي: - وصول المياه النظيفة إلى كل مواطن في المديرية			
المياه			
أ. توفير مولدات طاقة كهربائية لتشغيل مضخات المياه أثناء انقطاع التيار الكهربائي.	تحسين وتطوير نسبة التغطية لشبكة المياه من نسبة 60 % الى 80 %	مولدات طاقة كهربائية تعمل باستمرار وفعالية على تشغيل مضخات المياه أثناء انقطاع التيار الكهربائي	2021
ب. إنشاء خزان مياه كبير في منطقة الشيخ إسحاق لتغذية المنطقة وإنهاء مشكلة ضعف الضخ للمناطق المرتفعة.		خزان مياه كبير متوفر في منطقة الشيخ إسحاق لتغذية المنطقة وتقوية الضخ للمناطق المرتفعة	2021
ت. إيصال شبكة المياه لجميع المناطق التي لا تتوفر فيها شبكة مياه في المديرية.		وصول شبكة المياه لجميع المناطق الغير مغطاة بالشبكة سابقاً	2022
ث. استبدال مواسير المياه المتهالكة بمواسير جديدة.		مواسير المياه المتهالكة مستبدلة بمواسير جديدة	2021
مؤشرات الأداء الكلي: - طاقة استيعابية للمراكز الصحية لتغطية كل احتياجات المواطنين من خدمات الرعاية الصحية الأولية والإسعافية			
الخدمات الصحية			
أ. بناء 14 غرفة إضافية في مبنى الصحة الإنجابية، 10 غرف في المجمع الصحي، مخازن للأدوية، متضمنا غرف للطوارئ.	رفع مستوى كفاءة وجودة الخدمات الصحية من 40% الى 60% خلال الفترة 2021-2023م	14 غرفة إضافية مشيخة في مبنى الصحة الإنجابية 10 غرف مشيخة في المجمع الصحي كعيادات خارجية مخازن مخصصة للأدوية غرف للطوارئ	2021
ب. توفير التجهيزات والمعدات الطبية ومولدات كهربائية خصوصا أجهزة التنفس الاصطناعي والغسيل الكلوي.		توفر التجهيزات والمعدات الطبية ومولدات كهربائية بما في ذلك أجهزة التنفس الاصطناعي والغسيل الكلوي	2021
ت. تأهيل الكادر الطبي والفني.		كادر طبي وفني مؤهل في المجالات الأهم في نطاق الاختصاص	2023

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
مؤشرات الأداء الكلي:		- مكتب المجلس المحلي مهياً لاستقبال كل أنواع المعاملات الرسمية للمواطنين والتجاوب مع قضاياهم	
البنية المؤسسية			
أ. ترميم مبنى المجلس المحلي في مديرية المعلا	رفع الكفاءة الفنية والإدارية للمجلس المحلي بنسبة 100% خلال سنوات الخطة	مبنى المجلس المحلي بمديرية المعلا تم ترميمه	2021
ب. توفير 5 أجهزة كمبيوتر و5 طابعات وألة تصوير سكانر		تم توفير 5 أجهزة كمبيوتر و5 طابعات وألة تصوير سكانر	2021
ت. تأثيث المكاتب والأقسام		تم تأثيث كل المكاتب والأقسام	2021
ث. إدخال خدمات الهاتف الثابت والإنترنت		تم إدخال خدمات الهاتف الثابت والإنترنت	2021
ج. عمل دورات تدريبية للهيئة الإدارية		تم تنفيذ دورات تدريبية للهيئة الإدارية في المجالات ذات الأهمية لتحسين الأداء	2021

الأستاذ/ عبد العزيز سعيد ردمان

إستشاري إعداد الخطة الإستراتيجية

(المعلا - خور مكسر)

فريق إعداد الخطة من كادر السلطة المحلية

الاسم	الصفة
عبدالرحيم جاوي	مدير المديرية
أنيس حسن محمد	مرشد ميداني
آزال عبدالعزيز نصر	مديرة مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل
خالد محمد باعشن	مدير إدارة مشاريع الخدمات الاجتماعية
سحر عبده طاهر	مساعد أخصائي الدوام والضبط الإداري
سعيد سالم سمنة	عضو مجلس محلي
سماح أحمد القاضي	مدير إدارة السكرتارية الفنية والمتابعة
عبدالله محمد سيف	القائم بأعمال السكرتارية المديرية
عهد بسام حسن	عضو لجان مجتمعية
ماجد عبده مرشد	عضو لجان مجتمعية
محمد طه الكعبي	مستشار مدير المديرية
محمد عبدالغني فارح علي	
منذر فرحان حسن	مشرف عام في المجتمع الصحي
ناصر احمد البكري	القائم بأعمال السكرتارية
نائل نصر كليب	عضو مجلس محلي
نوار نجيب سعيد	المسؤول الإعلامي
وهب محمد بن محمد	عضو لجان مجتمعية

فريق الدعم الفني

الاسم	الصفة
عاصم عبدالقوي العشاري	مدير المشروع
روزا الحكيمي	منسقة المشروع
خالد الفضول	إخراج فني
خالد اسحاق	خبير التخطيط الإستراتيجي



عن مؤسسة رنين! اليمن:

رنين! اليمن مؤسسة غير حكومية غير ربحية بدأت بمزاولة أعمالها كمبادرة شبابية في يناير 2010 وسجلت رسمياً في وزارة الشؤون الاجتماعية في أغسطس 2011. تعمل المؤسسة على خلق مناخ جديد يعنى بتطوير سياسات أكثر استدامة، ويقبل الشباب كأحد الشركاء الأساسيين في تطوير وتقييم السياسات العامة. تهدف رنين! اليمن إلى تقديم أصوات الشباب اليمني لخطاب السياسة العامة في اليمن ودعم العمل الشبابي ذي البعد الوطني والدولي.



عن مشروع "مساھمتي تنمية":

"مساھمتي تنمية" مشروع تنفذه مؤسسة رنين! اليمن بدعم من المفوضية الأوروبية، (للفترة من 2018م وحتى 2020م) بهدف تعزيز القدرة على الصمود والاعتماد على الذات بين أوساط المجتمعات المتضررة من الصراع في اليمن، وذلك لتمهيد الطريق وتهيئة الظروف لجهود إعادة الإعمار والتنمية على المدى الطويل. ويعمل المشروع على محورين مترابطين، حيث يولي المحور الأول الأولوية لتعزيز المجتمع المدني مع التركيز على استدامة وبناء قدرات الشباب ومنظمات المجتمع المدني، ويولي المحور الثاني الأولوية لبناء قدرات السلطات المحلية مع التركيز على مجالس المديريات والمحافظات.

